لن تقبل في المدى المتوسط والطويل الاستمرار في استيراده ، حتى لو كان ذلك ممكنا ، بدل النفط العربي الرخيص نسبيا حتى بعد زيادة اسعاره وستضغط على الشركات للعودة لتزويدها بالنفط العربي أو تجري اتصالات مباشرة مع بلداننا المنتجة لتأمين اختياجاتها النفطية .

وفنزويلا اكبر بلد مصدر للنفط خارج الشرق الاوسط (فقد بلغ معدل انتاجها عام ١٩٧١ حوالي ٣،٥ مليون برميل يوميا يذهب معظمه لامريكا الشمالية) لن تستطيع بأي حال ان تزيد من انتاجها ليحل محل صادرات النفط العربي . وقد لوحظ ان فنزويلا أيام عدوان يونيو ١٩٦٧ لم تزد انتاجها باكثر من ١٠ ٪ عن معدله السابق ومثل هذه الزيادة لا تكفي لتعويض جزء بسيط جدا من النفط العربي لا سيما في المدى الطويل . وفنزويلا حتى لو ارادت زيادة انتاجها فلن تستطيع باكثر من نسبة محدودة حتى لا تضر بحقولها عن طريق ارهاقها وتسبيب الضعف في المكامن مما يحملها خسارة كبيرة في المدى الطويل . وفنزويلا مطلعة على هذه المسائل ولديها من مدة طويلة نظام للمحافظة على الحقول وصيانتها وهي لن تفرط في احتياطيها المحدود من النفط مقابل مكاسب آنية .

وكذلك **ايران** ، أكبر بلد غير عربي مصدر للنفط في الشرق الاوسط (وقد بلغ معدل صادراتها عام ١٩٧١ حوالي ٤،٥ مليون برميل يوميا) لن تستطيع ، حتى لو أرادت ، أن تزيد انتاجها بما يعادل الانتاج العربي أو جزءا كبيرا منه فهذا شيء مستحيل فنيا واقتصاديا ، والنسبة المحدودة التي يمكنها أن تزيد بها انتاجها (والتي لا يمكن مثلا ان تتجاوز عشرين بالمائة على الاكثر سنويا) لن تستطيع ان تغطي الا جزءا بسيطا من احتياجات البلدان المستهلكة التي كانت تستورد النفط العربي .

وينطبق هذا القول بالطبع على البلدان المنتجة الاخرى الاقل اهمية من البلدان المذكورة أعلاه وكذلك بالنسبة للمصادر الجديدة للانتاج مثل بحر الشمال والاسكا التي احيطت بكثير من الدعاية المبالغة للضغط نفسيا على منتجي النفط العربي : فاحتياطي بحر الشمال من النفط مثلا ، حسب ما ذكره السيد دافيد بران ، رئيس شركة شل(٢) لا يزيد عن ٣ بلايين برميل مقابل ٣٤٠ بليون برميل في الشرق الاوسط ، وهذا لن يمكن حقول بحر الشمال من أن تنتج بعد سنوات ، حين يتم تطوير الحقول ، ما يزيد مثلا عن مليوني برميل يوميا أي ما يكفي لان يسد جزءا بسيطا من احتياجات أوروبا في ذلك الوقت مع العلم بأن تكلفة البحث عن النفط في بحر الشمال تزيد بنسبة ٣ الى ٦ مرات عن كلفة التنقيب في منطقة الشرق الاوسط (من تصريح باران ، السابق) . أما حقول الاسكا فليس لديها في الوقت الحاضر انتاج يذكر ولكن هذا الانتاج ، حتى عندما يتم تطوير الحقول لن يزيد في عام ١٩٨٠ عن ٣ ملايين برميل يوميا (من تصريح جون ايروين ، الذي سبقت الاشارة اليه) ، وذلك عندما تكون احتياجات البلدان المستهلكة الكبرى في أوروبا الغربية واليابان قد تضاعفت عن رقمها الحالي وتكون واردات أمريكا قد بلغت حوالي نصف احتياجاتها حينذاك (أي ما لا يقل عن ١٢ مليون برميل يوميا) .

ويتبين من ذلك ان البلدان المنتجة الاخرى (غير العربية) كلها مجتمعة لا تسد عن انتاج النفط العربي الذي بلغ معدله في النصف الاول من عام ١٩٧٢ حوالي ١٦ مليون برميل يوميا ويتزايد كل سنة ومن المقدر ان يبلغ ٣٠ مليون برميل يوميا في الثمانينات .

كل ما تقدم يثبت بكل تأكيد ان البلدان المستهلكة الكبرى لنفطنا لا يمكن ان تستغني عنه في حال تأميمه وهي مضطرة لان تعود لاستيراده لانه ليس لها بديل عن ذلك . بل ان من المؤكد ان الشركات النفطية المؤممة نفسها ستحاول بعد حين أن تعرض خدماتها على حكومات البلدان المنتجة بعد التأميم لانها مضطرة لشراء النفط لعملياتها في البلدان الاخرى وكذلك لتشغيل ناقلاتها ومعامل تكريرها . ومن الملاحظ بهذا الصدد ان احتياجات هذه